الفصل الثامن

تغيير مستوى الأسعار[1]

١ — عوامل التغير فى مستوى الأسعار :

يتغير مستوى الأسعار نتيجة لثلاثة عوامل مختلفة :

العامل الأول : وهو تغير مستوى الأسعار نتيجة تغير فى مستوى النشاط الاقتصادى . وهنا نفترض وجود حالة رواج نشأت عنها زيادة محسوسة فى الطلب على السلع ، الأمر الذى يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم ، وبالتالى على زيادة طلب عمال جدد يقومون بالإنتاج إلى جوار العمال القدامى . على أن هذه الحالة قد يترتب عليها انخفاض فى الإنتاجية الحدية للعامل . فاذا ظلت الأجور على حالها ، وأراد المنتجون زيادة الإنتاج ، فلا يتيسر لهم مقابلة النفقات المتزايدة إلا إذا ارتفعت الأسعار .

العامل الثانى : كل تغيير فى الأجور النقدية يفضى إلى تغيير مستوى الأسعار بما يتفق مع مستوى النشاط السائد . على أن تغيير الأجور الاسمية نفسها قد يكون نتيجة لتغير حالة النشاط ، كما قد تكون هى بدورها سبباً فى تغيير حجم الاستثمار وخاصة عن طريق تغيرات سعر الفائدة كما سنرى . فأى تغيير نسبى فى الأجور عامة ، لابد وأن يؤدى إلى تغيير مماثل فى الأسعار . وبما أن نفقات الإنتاج فى الصناعات كلها ، وفى العالم أجمع كوحدة ، تتوقف على الأجور (بغض النظر عن تغيرات سعر الفائدة) فاذا ارتفعت الأجور بنسبة ١٠٪ ساجلتها الأسعار والنفقات فى الارتفاع بنسبة ١٠٪ ومن ثم ترتفع الأسعار أيضاً بنسبة مماثلة . وحيث أن الأسعار قد ارتفعت أيضاً بنفس النسبة ، فلا الأجور الحقيقية ولا الأرباح الحقيقية تكون عرضة للتغيير . ورفع الأجور إنما يطلبه العمال أملا فى تحسين

---

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٤٥ وما بعدها .

مستوى معيشتهم ، ولكن أرباب الأعمال يمنحونه مترددين خشية أن تنخفض أرباحهم . ولكن حيث يحدث تغيير شامل فى الأجور سواء كان بالارتفاع أو بالهبوط ، فان النتيجة تفاجئ أحد الفريقين بما يسوؤه ، وتفاجئ الفريق الآخر بما يسره .

العامل الثالث : ونقصد به تغير كفاية العمال الإنتاجية وأثرها على مستوى الأسعار . فخلال الزمن الطويل تتراكم الأموال وتتقدم طرق الإنتاج الفنية فتزداد تبعاً لذلك كفاية العامل الإنتاجية . فاذا ظلت الأجور النقدية ثابتة ، أدى ذلك حتما إلى هبوط مستوى الأسعار .

٢ ــ الأسعار وحالة التجارة :

يكاد يكون مقرراً وثابتاً أن الأسعار ترتفع خلال فترات الرواج . وهنا يجدر بنا أن نبين كيف تسير الأمور أثناء تلك الفترة : رخاء يتمثل فى زيادة الطلب على السلع ، وزيادة الطلب على العمال ، وارتفاع الأجور ، ويتوقف مدى التغير فى مستوى الأجور على قوة المساومة بين العمال وأرباب الأعمال ، وهذه بدورها تتوقف على عدة اعتبارات لها أهميتها تختلف تبعاً لظرف المكان والزمان .

وعلى أية حال يلاحظ فى الغالب أن فترة الرخاء فرصة طيبة للعمال ، يحصلون فيها على مطالبهم ، ويقل عدد المتعطلين منهم . ويحدث عكس هذا خلال الكساد حيث تكثر البطالة فترجح كفة أرباب الأعمال عند المساومة ، فترتفع الأجور فى الحالة الأولى ، ويتوالى انخفاضها فى الثانية .

وقد جرى العرف بين الناس على اعتبار ارتفاع الأسعار ظاهرة طيبة تنبىء برواج التجارة ، ولكن هذا زعم خاطىء ، لأن ارتفاع الأسعار فى الحالة الأولى لزيادة الطلب ظاهرة مرضية ، ولكنها ليست سبباً فى ازدياد الطلب على السلع . وعلى هذا لايمكن القول إن هناك رواجا لمجرد ارتفاع فى الأسعار ، وإنما ترتفع الأسعار لرواج التجارة . ولذا لايصح اعتبار ارتفاع الأسعار مقياسا سليما

لرواج التجارة فى حالة مرونة العرض حيث قد يوجد فائض عاطل من معدات الإنتاج ، والغالب أن هذا يحدث فى أوقات الرواج ، ولا ترتفع الأسعار وتحلق فى ارتفاعها إلا عندما تقرب البطالة من نهايتها وتعمل المصانع لأقصى طاقتها الإنتاجية .

وتعتبر ظاهرة ارتفاع الأسعار المترتبة على ارتفاع الأجور بسبب زيادة الطلب على العمال ، نتيجة غير مباشرة لرواج التجارة .

وفى الحالة العكسية نلاحظ أن انخفاض الأسعار قد يكون سببه نقص الطلب على السلع أو نقص الأجور ، أو قد يرجع إلى تراكم الأموال ، وتقدم طرق الإنتاج الفنية .

فى الحالة الأولى لا يكون انخفاض الأسعار سبباً للكساد ، بل يكون نذيراً بحلوله . وفى الحالة الثانية يكون انخاض الأسعار نتيجة غير مباشرة لكساد التجارة ، إذ المشاهد أن الأجور تهوى إلى الحضيض عندما تكون البطالة عنيفة .

أما انخفاض الأسعار فى الحالة الأخيرة ، فغالباً ما يكون دليلا على زيادة الكفاية الإنتاجية .

٣ ــ الأجور الحقيقية [1]:

ويقصد بالأجور الحقيقية كمية ما يشترى من الخدمات وحاجيات المعيشة بالأجر الاسمى . ومن المقرر الثابت أن الأجور الحقيقية تنخفض فى أوقات الرواج لهبوط القوة الشرائية للأجور الاسمية ، لأنها لا تلاحق الأسعار فى ارتفاعها . فإذا أخذت الأجور فى الارتفاع ، ارتفعت الأسعار بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأجور . ويرجع سبب ذلك إلى أن الزيادة الأصلية فى الطلب ترفع الأسعار

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٤٨ .

بالنسبة للأجور النقدية . بينما أن أى ارتفاع فى الأجور يؤدى إلى ارتفاع مماثل فى الأسعار ، وعلى ذلك تتحرك الأسعار إلى الأمام وتظل الاجور متخلفة عنها .

فإذا ارتفعت أجور جماعة من العمال دون باقى الجماعات الأخرى ، أصبح مركزها ممتازاً لأن أجورها ارتفعت أكثر من ارتفاع أسعار السلع التى تقوم بإنتاجها الجماعات الأخرى التى لم ترتفع أجورها . وبما أن أسعار السلع التى تنتجها الجماعة الأولى أسرع فى ارتفاعها من أجور الجماعات الأخرى ، نستطيع تقرير مبدأ هو أن الأجور الحقيقية لجميع العمال تنخفض كلما ازداد النشاط الاقتصادى .

٤ — سعر الفائدة ومستوى الأسعار[١] :

لما هناك من العلاقة الوثيقة بين تغيرات سعر الإقراض وتغيرات مستوى الأسعار ، فالبنوك المركزية باعتبارها السلطات المشرفة ، والدعامة التى يقوم عليها ثبات النظام النقدى والمصرفى فى كل بلد ، تعمل وتتدخل لإقرار مستوى الأسعار ، وقد يكون رائدها من الإجراء الذى تتخذه خفض مستوى الأسعار داخل الدولة لحاجتها إلى المال . وحيث أن البنك المركزى هو الذى تلجأ إليه البنوك الأخرى إذا ما احتاجت إلى النقود ، فلا مناص لها عندئذ من رفع سعر الإقراض لعملائها المستثمرين . وهنا تجب الموازنة بين عائد الاستثمارات المستقبلة وبين عائدها على أساس سعر الفائدة القديم . فإذا لم يتغير العائد المنتظر الحصول عليه ، أصبح الاستثمار فى بناء المساكن والسفن وتشييد المصانع ، التى كانت مجزية على أساس سعر الفائدة القديم غير مجز بعد ارتفاعه . ومن ثم تقف حركة الإنشاء لإحجام المستثمرين ، ويتفشى العطل بين العمال ، ويتوالى هبوط الإنتاج والدخل . وطبيعى أن ينجم عن حالة الكساد هذه انخفاض فى الأسعار . وهنا يعانى الناس مرارة الكساد الناجم عن ارتفاع الأسعار ، ويتفاقم الكساد على مر الأيام ، وتزداد

---

(١) راجع مستر روبنس المرجع السابق صفحة ٤٩

حدة البطالة ، و بعد محاولات يصبح ولا مناص للعمال من قبول أجور أقل . و ينجم عن هبوط الدخول على هذا النحو ، انخفاض فى الأسعار . فإذا رأت السلطات المصرفية أن ما تحقق من انخفاض مستوى الأسعار فى هذه المرة كاف لوضع الأمور فى نصابها عملت على خفض سعر الفائدة ، فسرعان ما تقف حركة الركود وتنشط الحالة الاقتصادية ثانية .

٥ — الآثار المترتبة على تغير مستوى الأسعار : (١)

يعتبر عهد الرواج بصفة عامة عهداً طيباً يدر على المجتمع خير الثمرات ، ولكن شواهد الحال قد تدل على عكس ذلك ، إذ يكسب البعض و يضار البعض الآخر ، وغيرهم لا يتغير حاله ، فيترتب على ارتفاع الأسعار زيادة فى حجم العمالة وزيادة فى معدل أرباح أرباب الأعمال ، ودخول مستأجرى الأراضى الزراعية والمساكن ، كما يفيد منه المدينون بمبالغ ثابتة ، لأنه عند الوفاء يدفع هؤلاء مبالغ ثابتة ، قيمتها الحالية أقل مما كانت عليه قبل التعاقد ، لهذا يجنى المدينون الفرق بين القيمتين ، كذلك تربح طائفة المنتجين والتجار الذين يشترون المواد الأولية ، وتزداد أرباحهم كلما ارتفعت الأسعار ، حتى ولو كانت نفقة الإنتاج تزداد تبعاً ، إذ المشاهد أن نفقة الإنتاج لا تزيد بنسبة ارتفاع الأسعار لأن الأجور تظل ثابتة مدة طويلة ، و إذا ارتفعت لا تجارى الأسعار فى ارتفاعها بل تتخلف عنها .

والدولة تستفيد إلى حد ما من ارتفاع الأسعار ، إذ تستطيع أن تقوم بتعهداتها . و بما أن الدين العام من أهم أبواب النفقات فى الميزانية فإن ارتفاع الأسعار يخفف أعباء الدولة من هذه الوجهة . هذا إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدى إلى زيادة دخل الأفراد فتزداد حصيلة الضرائب ، ولكن بعد فترة تضطر الدولة إلى زيادة مرتبات الموظفين .

---

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٥٠

أما الذين يضارون من هذا الارتفاع ، فهم العمال الذين كانوا يعملون قبل الرواج ، وسبب ذلك انخفاض الأجور الحقيقيـة . أما المتعطلون فتتحسن حالهم خلال الرواج ، لأنه بزيادة حجم الاستثمار يزيد عدد المشتغلين منهم .

ولعل أول من يعانون فى فترة النشاط ، هم أصحاب الدخول الثابتة وأرباب المعاشات وأصحاب السندات وأصحاب الرواتب الثابتة من الموظفين فى الحكومات والشركات ومن فى حكمهم . هؤلاء جميعـــاً يخسرون لانخفاض أجورهم الحقيقية .

ويلاحظ أن ارتفاع الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور النقدية ، فى الغالب لا يؤثر ولا يغير من حال الطبقة العاملة بصـفة عامة . أما أرباب الأعمال فهم يكسبون بسبب ارتفاع الأسعار مهما كان السبب ، على حين أن أرباب الدخول الثابتة يعانون من ارتفاع الأسعار دائماً . ويحدث عكس هذا إذا انخفضت الأسعار.